

أَيُّ غفرانٍ يُرتجى ..؟

بقلم: عمر الدقير

ليست التراجيكميديا حكراً على المسلسلات التلفزيونية التي تتداخل في أحداثها المأساة والمهابة، إذ يصحُّ هذا الوصف أيضاً على مسيرة نظمٍ سياسية يبدأ قادتها ورموزها الحلقات الأولى من مسلسل حكمهم بوهَم الخلود فيه وادّعاء المعصومية واستعراض القوة والثقة التي لا حدود لها، بينما تحتشد في الحلقة الأخيرة كلُّ عناصر الفناء الطبيعي حين يفرض منطق التاريخ فيزياءه وعوامل تعريته وتفضح رداءة الواقع وَهَم الخلود وزيف المعصومية وفقر الخيال ويتحوّل الجبروت الذي يعصف بالبشر والحجر إلى محاولة لغسل الأيدي من الظلم والخطايا واستجداء العفو والغفران عبر انشقاقات وانسحابات واعتذارات يرافقها خطاب إعلامي يتّسم بالتعميم والتعويم والتعمية، بحيث يختلط حابل الظالم بنابل المظلوم وتسود المقولة الشهيرة عن البقر الذي كله أسود في الليل، كي تُطوى ملفّات الظلم والخطايا وتُوارى تحت غبار النسيان.

اختار رئيس المجلس الوطني الجديد أن يبدأ مهامه بالاعتذار للشعب السوداني عن الخطايا التي ارتكبتها نظام الانقاذ طوال ما يزيد على أربع وعشرين سنة، مؤكداً بذلك على المفهوم الإنقاذي الذي حوّل البرلمان من جهاز تشريعي ينوب عن الشعب في مراقبة الحكومة "السلطة التنفيذية" ومحاسبتها على خطاياها، إلى جهاز تابع للحكومة يدافع عنها ويصوّق لها وينوب عنها في الاعتذار للشعب عن خطاياها!! وكان مساعد رئيس الجمهورية المنصرف، طوعاً أو كرهاً، قد سبق رئيس المجلس الوطني الجديد بالاعتذار للذين "درّسهم"، مع توعده بأن يظلّ بالمرصاد لكلّ من تسوّّل له نفسه أن "يهبش الإنقاذ"، أمّا أحد الوزراء المنصرّفين فقد بلغ باعتذاره حدّاً أبكى مساعديه وبعضاً من موظفي وزارته .. وكما هو معلوم، كان رئيس الجمهورية قد طلب في أعقاب وعكة صحية تعرّض لها نهاية العام المنصرم العفو من كلّ من لحقه ظلم أو ضيّع له حقّاً خلال فترة حكمه، وتلاه في طلب العفو مدير جهاز الأمن السابق بعد نكبته "البرامكية"، وختم موجة الاعتذارات النائب الأول المستقيل، أو المُتحرّف لعودة أقوى، خلال لقاء تلفزيوني قبل عدة أيّام

باعتبار البُعد الواقعي للحياة اليومية للناس، يمكن الذهاب إلى أن مثل هذه الاعتذارات لا تسمن ولا تغني من جوع .. وهذا في حدّ ذاته منطقي، فالإعتذار لا يعيد مجدي محجوب ورفيقه في حبل المشنقة إلى ذويهم، كما أنّه لا يمثل تعويضاً لأسر العسكريين الذين حصدهم رصاص فرق الإعدام في خواتيم شهر رمضان من عام 1990م، ولا يرُدُّ من أرداه رصاص الأجهزة الأمنية في ساحة التظاهر السلمي لحضن أمّه التكلي، ولا يعادل لحظة قضاها من قضاها حببياً في عنمة زنزاة أو بيت

أشباح بغير ذنب جناء سوى تُوْفِه للحرية والكرامة .. مُجرّد الاعتذار لا يعيد مشروع الجزيرة وسودانير إلى سابق عهدهما، ولا يسترجع بيت السودان في لندن الذي بيع بليل بهيم، ولا يوازي الهدر الفادح للموارد العامة بسبب الفساد وسوء الإدارة، ولا يُعوّض آلاف السودانيين عن أنضر سنوات أعمارهم التي بدّوها في شتات المنافي التي سبقوا إليها قسراً بعد أن عزّ الخبز وشحّت الحرية في وطنهم وعَلت كفة الولاء على كفة الكفاءة .. هذه الخطايا غيضٌ من فيض محاصيل سنوات حكم الانقاذ العضوض، ولو شئنا التوسّع قلنا أنّه ما من صيغة اعتذار، مهما كانت بلاغتها، يمكن أن تعوّض السودانيين عن خطيئة تقسيم وطنهم بسكّين غدرٍ وخيانة أفقدتهم جنوبيه، إنساناً وأرضاً وموارد، وتركت ما تبقى منه ينزف من خاصرته

أمّا في بُعد المعنوي، فإنّ مقصد الاعتذار الصادق هو التعبير عن مُخرجات نقد ذاتي وصحوة إنسانية لتحقيق التوازن الأخلاقي .. ولكي يتم هذا المقصد، لا بدّ أن يصاحب الاعتذار اعترافٌ صريحٌ بالجُرم وإعلان النَّدم عليه والتراجع عنه إذا كان لا يزال ماثلاً ومراجعة الرؤى والممارسات التي أنتجت بُغية تفادي تكراره، وهذا كله يخص المعتذرين أكثر مما يخص الضحايا، فالضحايا هم الذين يُفرّرون قبول الاعتذار أو أي موقف آخر .. والاعتذار، حتى لو كان صادقاً، يبقى بالنسبة للضحايا مجرد جملة معترضة توضع بين قوسين في كتاب الظلم، إذا لم يتمّ إنصافهم برفع ما وقع عليهم من ظلم وإعادة ما سلب منهم من حقٍّ واعتبار أو تعويضهم عن ذلك مادياً وأدبياً، مع ضمان حقهم في أن يتمسكوا بمطالبية المُعتذر. يتحمّل المسؤولية القانونية عمّا أوقعه عليهم من ظلم وما ارتكبه في حقهم من خطايا

تقتضي اعتبارات النُّبل الأخلاقي قبول الاعتذار لو كان عن خطيئة وقعت سهواً أو جهلاً وتمّ التراجع عنها، أمّا مَنْ يظنُّ السنين الطّوال يقترب أفعالاً وأقوالاً يعرف تمام المعرفة أنّها عبثٌ بمصير وطن وتسفيهٌ لأحلام شعب وانتهاكٌ لكرامة الانسان ومنظومة القيم وكلّ ما له صلة بالحقيقة، فلا تثريب على الضحايا إذا قابلوا اعتذاره بعبارة صاحب قصيدة الأرض "اليباب، ت. إس. إليوت: "أَيُّ غفرانٍ يُرتجى بعد كلّ هذه المعرفة؟